

دراسة مدى توافر متطلبات الإدارة الإلكترونية في مصلحة الأحوال المدنية فرع المرج من وجهة نظر موظفيها

فبصل حسن صلحوب
عضو هيئة التدريس بكلية الاقتصاد - المرج
faisal.salhoub@uob.edu.ly

عبدالجليل عمر البدري
عضو هيئة التدريس بكلية الاقتصاد - المرج
Abdalglel.omar@uob.edu.ly

الملخص:

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى توافر متطلبات الإدارة الإلكترونية في مصلحة الأحوال المدنية فرع المرج ، وتكون مجتمع الدراسة من جميع موظفي المصلحة والبالغ عددهم (161) موظفاً اختيرت عينة عشوائية مكونة من (113) مفردة ، ولتحقيق هدف الدراسة استخدمت الاستبانة كأداة لجمع البيانات ، وبعد عملية التوزيع والاسترداد والفرز للاستمارات ، خضعت (96) استمارة للتحليل ، وتم استخدام البرنامج الإحصائي للتحليل (spss) لتحليل البيانات، وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج مفادها أن المتطلبات المالية ليست متوفرة بشكل كافٍ في المصلحة محل الدراسة، كذلك بينت الدراسة أن المتطلبات التقنية والمتطلبات الأمنية والمتطلبات البشرية تتوافر بدرجة مرتفعة، وأن المتطلبات الإدارية تتوافر بدرجة متوسطة في المصلحة محل الدراسة، وكذلك بينت الدراسة أن متطلبات الإدارة الإلكترونية بجميع أبعادها مجتمعة ، متوافرة بدرجة مرتفعة، وقدمت الدراسة عدة توصيات قد تساهم في الرفع من مستوى تطبيق الإدارة الإلكترونية في المصلحة محل الدراسة.

كلمات مفتاحية: (الإدارة الإلكترونية، مصلحة الأحوال المدنية، متطلبات الإدارة الإلكترونية)

Abstract

This study aimed to determine the availability of e-management requirements in the Department of Civil Registration, Al-Marg branch. The study population consisted of all department employees, totaling 161 individuals. A random sample of 113 employees was selected. To achieve the study's objective, a questionnaire was used as a data collection tool. After distribution, retrieval, and sorting of the questionnaires, 96 were analyzed using the SPSS statistical program. The study concluded several key findings:

- Financial requirements are not adequately available in the studied department.
- The study indicated a high availability of technical, security, and human requirements.
- Administrative requirements were found to be moderately available in the department.

- The study also showed that e-government requirements, in all their dimensions, are collectively available at a high level.
- The study provided several recommendations that may enhance the implementation of e-government in the studied department.

Key words: e- management, Department of Civil Registration , e- management requirements

المقدمة

أولاً : الإطار العام للدراسة:

1-1- مقدمة: .

يعد التقدم التكنولوجي من أبرز سمات العصر الحديث ، حيث كان لهذا التقدم الأثر الكبير في كافة مناحي الحياة على مستوى الدول والمنظمات والأفراد، ووصل الأمر إلى أن هذا التقدم أصبح معياراً للحكم على مدى التقدم أو التطور بشكل عام من عدمه، حيث صُنفت الدول إلى دول متقدمة وأخرى متخلفة أو بمعنى أدق دول العالم الأول ودول العالم الثاني ودول العالم الثالث، وباعتبار أن تقدم الدول هو في الأساس تقدم لمؤسساتها ، لدى نرى أن الكثير من المنظمات استفادت من هذا التطور باعتماد تقنيات حديثة لإنجاز أعمالها ، بما في ذلك أعمال الإدارة حيث تم استبدال الأساليب التقليدية تدريجياً بالأساليب الحديثة المعتمدة على الحاسب الآلي والإنترنت. وهذا ما يطلق عليه الإدارة الإلكترونية، والتي أصبحت أمراً ضرورياً لتوفير الوقت والجهد والمال، وإنجاز الأعمال بالكفاءة والجودة المطلوبة ، ونظراً لما تقدمه مصلحة الأحوال المدنية من خدمات للجمهور، وما تحتويه هذه المصلحة من معلومات، وما لهذه المعلومات من خصوصية أمنية أيضاً، رأى الباحثان إعداد هذه الدراسة لمعرفة مدى توافر متطلبات الإدارة الإلكترونية في هذه المؤسسة الخدمية.

1-2- الدراسات السابقة: .

يقدم الباحثان في هذه الفقرة مجموعة من الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع البحث مرتبة حسب تاريخها من الأقدم إلى الأحدث.

1-2-1 دراسة خوالدة (2015):

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن واقع تطبيق الإدارة الإلكترونية في المدارس الثانوية الخاصة في محافظة العاصمة من وجهة نظر المديرين أنفسهم، وفيما إذا كان ذلك يختلف تبعاً لمتغيرات : الجنس ، و سنوات الخبرة والمؤهل العلمي، واستخدم الباحث الاستبانة كأداة لجمع البيانات وأظهرت نتائج هذه الدراسة أن تصورات المديرين كانت عالية لجميع

المجالات، وأن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0,05$) في تصورات المديرين تعزى للجنس لصالح الذكور ، ومستوى الخبرة الأعلى ، و للمؤهل العلمي لصالح درجة الدبلوم إلى بكالوريوس فأعلى .

1-2-2 دراسة علوان (2017): .

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى قدرة تطبيق الإدارة الإلكترونية في تحسين الخدمة المقدمة للجمهور في المحاكم العاملة بقطاع غزة من وجهة نظر العاملين، واستخدم الباحث الاستبانة كأداة لجمع البيانات، واتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \geq 0,05$) بين توفر متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية وتحسين الخدمة المقدمة للجمهور في المحاكم العاملة بقطاع غزة، وأيضاً توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0,05$) بين متوسطات درجات تقدير أفراد عينة الدراسة حول مجال المتطلبات القانونية، تعزى لسنوات الخدمة لصالح الذين سنوات خدمتهم أقل من خمس سنوات.
- كذلك توصلت هذه الدراسة إلى أنه لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0,05$) بين متوسطات درجات تقدير أفراد عينة الدراسة حول مدى قدرة تطبيق الإدارة الإلكترونية في تحسين الخدمة المقدمة للجمهور في المحاكم العاملة بقطاع غزة من وجهة نظر العاملين تعزى للمتغيرات (الجنس - سنوات الخدمة - المسمى الوظيفي - المؤهل العلمي - نوع المحكمة) .

1-2-3 دراسة البدري وآخرين (2018): .

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة أثر الإدارة الإلكترونية على التطوير التنظيمي، وتكون مجتمع الدراسة من مديري الفروع ومساعدتهم ورؤساء الأقسام بفروع مصرف الوحدة بمدينة بنغازي. تم استخدام الاستبيان كأداة أساسية لجمع البيانات، وأظهرت نتائج هذه الدراسة أن هناك أثراً موجباً ذا دلالة معنوية للإدارة الإلكترونية على التطوير التنظيمي، وأن الأبعاد التشريعية والبشرية هي الأقوى تأثيراً على التطوير التنظيمي بمصرف الوحدة.

1-2-4 دراسة خير الدين ورضا (2019): .

هدفت هذه الدراسة لمعرفة أثر تطبيق الإدارة الإلكترونية في تسهيل مهام موظفي الإدارة الضريبية، وتوصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج منها: ضرورة الإسراع في تطبيق توافر المتطلبات المالية عن طريق تخصيص الدولة لمبالغ مالية

تستثمر في تطوير برامج الإدارة الضريبية، بالإضافة إلى اعتماد المتطلبات المادية، والكفاءات البشرية، ومتطلبات الأمن والسلامة، والمتطلبات القانونية والتشريعية كآلية إلزامية في جهاز الضرائب.

1-2-5 دراسة القحواتش (2020):

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية في كلية الآداب جامعة صبراتة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والموظفين، واستخدم الباحث الاستبانة كأداة لجمع البيانات، وتم اتباع المنهج الوصفي التحليلي في إجراء هذه الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

وجود معوقات إدارية تتمثل في ضعف دعم وزارة التعليم العالي لسياسة الإدارة الإلكترونية، أيضاً من نتائج هذه الدراسة وجود معوقات تقنية مثل نقص المختصين في صيانة الأجهزة، وأيضاً وجود معوقات بشرية مثل عدم وجود دورات أو محاضرات للتوعية بمفهوم الإدارة الإلكترونية، وكذلك معوقات مالية متمثلة في عدم توافر الدعم المالي اللازم للاستعانة بالخبراء والمختصين.

1-2-6 دراسة الحاسي (2021):

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العلاقة بين الإدارة الإلكترونية بأبعادها (المتطلبات الإدارية، المتطلبات البشرية، المتطلبات التقنية، والمتطلبات الأمنية، والمتطلبات المالية). وبين الأداء الوظيفي من وجهة نظر موظفي الفروع الرئيسية للمصارف التجارية العامة في مدينة بنغازي.

وأظهرت الدراسة مجموعة من النتائج مفادها أن درجة تطبيق الإدارة الإلكترونية لدى الموظفين بالفروع الرئيسية محل الدراسة كانت متوسطة، وهناك علاقة ارتباط طردية ذات دلالة معنوية عالية بين الإدارة الإلكترونية والأداء الوظيفي لموظفي الفروع الرئيسية للمصارف العامة في مدينة بنغازي.

1-2-7 دراسة الحمودي (2021):

تناولت هذه الدراسة موضوع أثر الإدارة الإلكترونية في تحقيق النمو بمصنع الدقيق بصرمان من خلال استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وكان من أهم أهداف الدراسة التعرف على اهتمام وتوجه القيادات الإدارية بمصنع الدقيق بصرمان للتحويل للإدارة الإلكترونية وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- قلة درجة اهتمام القيادات الإدارية بالمنظمة المذكورة بدراسة وتحليل جميع متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية، الأمر الذي أثر سلباً على تحقيق جميع معايير النمو للمنظمة محل الدراسة.

- ضعف معرفة وإدراك القيادات الإدارية لأهمية تطبيق الإدارة الإلكترونية في تحقيق النمو للمصنع المذكور .
وخلصت الدراسة إلى عدة توصيات من أهمها ضرورة الاهتمام بدراسة وتحليل جميع متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية،
الأمر الذي سيساهم في تمكين المصنع محل الدراسة من القدرة على النمو والتطور .

1-2-8 التعليق على الدراسات السابقة:

من خلال استعراض الدراسات السابقة تبين أنها تتفق مع الدراسة الحالية في استخدامها للمنهج وهو المنهج الوصفي التحليلي، وكذلك استخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات، إلا أن أوجه الخلاف ما بين هذه الدراسة والدراسات السابقة هي أن أغلب الدراسات السابقة ربطت موضوع الإدارة الإلكترونية كمتغير مستقل ببعض المتغيرات الأخرى مثل التطوير التنظيمي كدراسة البدرى وآخرين (2018) ، وكذلك الأداء الوظيفي مثل دراسة الحاسي (2021) ، كذلك أثر الإدارة الإلكترونية على تحقيق النمو مثل دراسة الحمودي (2021) ، في حين أن الدراسة الحالية لم يتم ربطها أو دراسة علاقتها بأي متغير آخر .

وإنما ركزت على مدى توافر مجموعة من المتطلبات التي تعتقد أن وجودها ضروريا لتطبيق الإدارة الإلكترونية في أي مؤسسة ، أيضاً من أوجه الاختلاف ما بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة هو البيئة التي طبقت فيها هذه الدراسة، حيث أنها طبقت على موظفي مصلحة الأحوال المدنية ، في حين أنه وعلى حد علم الباحثان لم تجري أي دراسة سواء المذكورة في هذه الدراسة. أو الدراسات الأخرى التي أطلع عليها الباحثان ولم تذكر، على مصلحة الأحوال المدنية.

1-3- مشكلة الدراسة:

تعد الإدارة الإلكترونية سمة من سمات تقدم المجتمعات الحديثة ، بل إنها أصبحت الوسيلة الأكثر رواجاً واستخداماً لخلق الميزة التنافسية للمنظمات في تلك المجتمعات، ونظراً لما تحققه الإدارة الإلكترونية من كفاءة وجودة في العمل، وتخفيض في الجهد والتكلفة ، و اختزال ذلك الكم الهائل من الأعمال الورقية في تلك الأساليب التقنية المتمثلة في الإدارة الإلكترونية ، ونظراً لكون مصلحة الأحوال المدنية من المؤسسات الخدمية التي تقدم خدماتها لكافة أفراد المجتمع دون استثناء ، والتي من المفترض أن تقدم هذه الخدمات بالكفاءة والجودة المطلوبة ، فقد تبلورت مشكلة الدراسة في التساؤل التالي : ما مدى توافر متطلبات الإدارة الإلكترونية في مصلحة الأحوال المدنية من وجهة نظر موظفيها؟ .

1-4- أهداف الدراسة: .

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

1-3-1- معرفة مدى توافر متطلبات الإدارة الإلكترونية في مصلحة الأحوال المدنية فرع المرج.

3-1-2- تقديم بعض التوصيات والمقترحات التي يؤمل الأخذ بها من قبل إدارة مصلحة الأحوال المدنية في اتجاه تطبيق الإدارة الإلكترونية.

1-5- أهمية الدراسة: .

تكمن أهمية هذه الدراسة في أهمية الموضوع الذي تتناوله وهو الإدارة الإلكترونية، خاصة وأن هذه الدراسة سوف تجرى على أهم المؤسسات وأكثرها حساسية من حيث المعلومات والبيانات التي توفرها ألا وهي مصلحة الأحوال المدنية، كما يمكن أن تقيد هذه الدراسة مسؤولي مصلحة الأحوال المدنية في بيان أهمية استخدام أو إدخال أساليب الإدارة الإلكترونية في العمل الإداري بدلا من الأساليب الإدارية التقليدية.

وأخيراً يأمل الباحثان بأن تضيف هذه الدراسة شيئاً إلى رصيد المعرفة في مجال الإدارة الإلكترونية وإثراء المكتبة في هذا الجانب، كذلك تقديم توصيات ومقترحات يمكن أن يستفاد منها في إجراء دراسات لاحقة، أو إيجاد حلول لبعض الصعوبات والمشاكل. التي تواجه متخذي القرارات في مجال الإدارة الإلكترونية.

1-6- حدود الدراسة: .

- الحدود البشرية: اقتصرت هذه الدراسة على موظفي مصلحة الأحوال المدنية في مدينة المرج.
- الحدود المكانية: أجريت هذه الدراسة على مصلحة الأحوال المدنية في فرع مدينة المرج، والمكاتب التابعة لها.
- الحدود الزمنية: جمعت بيانات هذه الدراسة خلال الفترة من شهر 8 إلى شهر 11 سنة 2024

1-7- فرضيات الدراسة: .

الفرضية الرئيسية: لا تتوافر في مصلحة الأحوال المدنية فرع المرج المتطلبات اللازمة لتطبيق الإدارة الإلكترونية المتمثلة في (المتطلبات المالية - المتطلبات التقنية - المتطلبات الأمنية - المتطلبات البشرية - المتطلبات الإدارية) ، ويتفرع من هذه الفرضية الرئيسية، الفرضيات الفرعية التالية:

- لا تتوافر المتطلبات المالية في مصلحة الأحوال المدنية فرع المرج - كإحدى متطلبات الإدارة الإلكترونية
- لا تتوافر المتطلبات التقنية كإحدى متطلبات الإدارة الإلكترونية في مصلحة الأحوال المدنية فرع المرج.
- لا تتوافر المتطلبات الأمنية كإحدى متطلبات الإدارة الإلكترونية في مصلحة الأحوال المدنية فرع المرج.
- لا تتوافر المتطلبات البشرية كإحدى متطلبات الإدارة الإلكترونية في مصلحة الأحوال المدنية فرع المرج.

- لا تتوفر المتطلبات الإدارية كإحدى متطلبات الإدارة الإلكترونية في مصلحة الأحوال المدنية المرج.

ثانياً : الجانب النظري:

1-2 مفهوم الإدارة الإلكترونية:

لقد شهدت الإدارة كغيرها من المجالات الأخرى. تطوراً ملحوظاً، حيث تدرجت الإدارة بشكل عام من الأساليب البدائية البسيطة إلى أن وصلت إلى استخدام التكنولوجيا وإدخالها في العمليات والوظائف الإدارية. إن التحولات السريعة التي شهدتها القرن الحالي هي في الحقيقة نتائج التراكمات الحاصلة في الماضي، وبناءً على ذلك تعد الإدارة في تطور مستمر، وأنه لا يمكن التنبؤ بحركتها ومستقرها، إلا أن الإدارة أصبحت تسير على هدف. ومعطيات التقنية وتطورها، وأن الكثير من الأنشطة الإدارية قد تغيرت كثيراً عما كانت عليه في السابق من حيث الأداء والتطبيق وذلك بسبب التقنية، فالإدارة الإلكترونية في معناها الحديث هي استخدام الوسائل والتقنيات الإلكترونية بكل ما تقتضيه الممارسة أو التنظيم أو الإجراءات أو التجارة أو الإعلان: (أحمد، 2009:25)

لقد عرفت الإدارة الإلكترونية من قبل الكثير من الباحثين، وسوف نورد بعض من هذه التعريفات فيما يلي:

الإدارة الإلكترونية: هي العملية الإدارية القائمة على الإمكانات المتميزة للإنترنت وشبكات الأعمال في تخطيط وتوجيه والرقابة على الموارد والقدرات الجوهرية للشركة والآخرين بدون حدود من أجل تحقيق أهداف الشركة. (توفيق: 2007 : 41).

الإدارة الإلكترونية: هي إستراتيجية إدارية لعصر المعلومات، تعمل على تحقيق خدمات أفضل للمواطنين والمؤسسات ولزبائنهم (الإدارة الخاصة منهم) مع استغلال أمثل لمصادر المعلومات المتاحة، من خلال توظيف الموارد المادية والبشرية والمعنوية المتاحة في إطار إلكتروني حديث، من أجل استغلال أمثل للوقت والمال والجهد وتحقيقاً للمطالب المستهدفة وبالجودة المطلوبة: (الكبيسي 2008 : 31) .

الإدارة الإلكترونية: هي توظيف التقنيات الحديثة في مجال المعلومات والاتصالات وفي إنجاز مهام الجهاز الإداري ووظائفه، بما يحقق التكامل بين إدارات المنظمة لتحقيق أهدافها واستثمار مواردها وتحسين أدائها. (الحسيني، الخيال: 2013 : 54) إنطلاقاً من التعريفات السابقة فقد عرف الباحثان الإدارة الإلكترونية على أنها:

هي أسلوب إداري حديث يتم وفقاً له أداء كافة الأعمال والأنشطة الإدارية من خلال توظيف التقنيات الحديثة في مجال المعلومات والاتصالات كبديل للعمل الإداري التقليدي اليدوي ، وذلك من أجل استغلال أمثل للوقت والجهد والمال، والوصول لمخرجات ذات كفاءة وجودة عالية.

2-2 أهمية الإدارة الإلكترونية:

تتمثل أهمية الإدارة الإلكترونية في قدرتها على مواكبة التطور النوعي والكمي الهائل في مجال تطبيق تقنيات ونظم المعلومات، بالإضافة إلى أن الإدارة الإلكترونية تعتبر نوعاً من الاستجابة لتحديات القرن الحالي، والذي يوصف بأنه عصر السرعة والعولمة وعصر ثورة المعلومات وغيرها من الصفات الأخرى، فمن غير المنطقي أن تعمل الإدارة في القرن الواحد والعشرون الذي يتصف بالصفات المذكورة سلفاً بأدوات وأسلوب الإدارة التقليدية (ياسين - 2005 : 37) .

إن الإدارة الإلكترونية يمكن من خلالها إجراء تحسينات فعالة في المنظمات الحديثة، حيث أنه لها دور كبير في تحسين فاعلية الأداء واتخاذ القرار من خلال إتاحة البيانات لمن أُرادها بأقل جهد ممكن، أيضاً من أهمية وفوائد الإدارة الإلكترونية أنها تعتبر مدخلاً معاصراً لتحديث المنظمات والقضاء على كل مشاكل وعيوب الإدارة التقليدية، ويمكن أن نوجز فوائد وأهمية الإدارة الإلكترونية في النقاط التالية (عمار - 2009 : 34) .

2-2-1 تبسيط الإجراءات داخل المؤسسات، وهذا ينعكس إيجابياً على مستوى الخدمات التي تقدم إلى المواطنين، كما تكون الخدمة المقدمة أكثر جودة.

2-2-2 اختصار وقت تنفيذ وإنجاز المعاملات الإدارية المختلفة

3-2-3 الدقة والوضوح في العمليات الإدارية المختلفة

4-2-2 تسهيل إجراء الاتصال بين دوائر المؤسسة المختلفة وكذلك مع المؤسسات الأخرى داخلياً وخارجياً.

5-2-2 إن استخدام الإدارة الإلكترونية بشكل صحيح سيقطل استخدام الورق بشكل ملحوظ مما يؤثر إيجابياً على عمل المؤسسة.

6-2-2 إن تقليل استخدام الورق سوف يعالج مشكلة تعاني منها أغلب المؤسسات في عملية الحفظ والتوثيق، مما يؤدي إلى عدم الحاجة إلى أماكن للتخزين حيث يتم الاستفادة منها في أمور أخرى .

2-2-7 الإدارة الإلكترونية سوف تؤدي إلى تحويل الأيدي العاملة الزائدة عن الحاجة إلى أيدي عاملة لها دور أساسي في تنفيذ هذه الإدارة عن طريق إعادة التأهيل، لغرض مواكبة التطورات الجديدة التي طرأت على المؤسسة، والاستغناء عن الموظفين غير الأكفاء والغير قادرين على التكيف مع الوضع الجديد.

2-3 أهداف الإدارة الإلكترونية:

تسعى المنظمات من خلال تطبيقها للإدارة الإلكترونية واستخدام تقنياتها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نذكرها فيما يلي: (حامد 2015: 228)

- 2-3-1 تقليل كلفة الإجراءات الإدارية وما يتعلق بها من عمليات.
- 2-3-2 زيادة كفاءة عمل الإدارة من خلال تعاملها مع المواطنين والشركات والمؤسسات.
- 2-3-3 استيعاب عدد أكبر من العملاء في وقت واحد، إذ أن قدرة الإدارة التقليدية بالنسبة إلى تخلص معاملات العملاء تبقى محدودة وتضطرهم في كثير من الأحيان إلى الانتظار في صفوف طويلة.
- 2-3-4 إلغاء عامل العلاقة المباشرة بين طرفي المعاملة أو التخفيف منه إلى أقصى حد ممكن، مما يؤدي إلى الحد من تأثير العلاقات الشخصية والنفوذ في إنهاء المعاملات المتعلقة بأحد العملاء.
- 2-3-5 إلغاء نظام الأرشيف الورقي واستبداله بنظام أرشفة إلكترونية مع ما يحمله من ليونة في التعامل مع الوثائق، والقدرة على تصحيح الأخطاء الحاصلة بسرعة، ونشر الوثائق لأكثر من جهة في أقل وقت ممكن والاستفادة منها في أي وقت كان.

- 2-3-6 القضاء على البيروقراطية بمفهومها الجامد، وتسهيل تقسيم العمل والتخصص له.
- 2-2-7 إلغاء عامل المكان، إذ أنها تطمح إلى تحقيق تعيينات الموظفين والتخاطب معهم وإرسال الأوامر والتعليمات والإشراف على الأداء وإقامة الندوات والمؤتمرات من خلال الشبكة الإلكترونية للإدارة.
- 2-3-8 إلغاء تأثير عامل الزمان، ففكرة الصيف والشتاء لم تعد موجودة، وفكرة العطل أو الإجازات لإنجاز بعض المعاملات الإدارية تم الحد منها إلى أقصى حد ممكن.

2-4 متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية:

هناك مجموعة من المتطلبات الأساسية أو الأساسيات الضرورية التي لا يمكن أن تعتمد أو تطبق الإدارة الإلكترونية إلا بوجودها ومن هذه المتطلبات ما يلي: (الاقرع 2020 : 139)

2-4-1 المتطلبات الإدارية:

ضرورة وجود قيادات إدارية إلكترونية تتعامل بكفاءة وفعالية مع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مع قدرتها على الابتكار وإعادة هندسة الثقافة التنظيمية وصنع المعرفة، ولذا ينبغي تحديد أهداف ورغبات الإدارة بشكل صحيح، والتخطيط الفعال لاحتياجات النظام ومشاركة الإدارات الرئيسية في المنظمة في الإعداد والتصميم للنظام.

2-4-2 المتطلبات التقنية:

تشكل حجر الأساس لتطبيق الإدارة الإلكترونية، حيث تمثل الأجهزة والتقنيات اللازمة لإنجاح المشروع، ويتم من خلالها تمثيل المعلومات ونقلها إلكترونياً مع ضمان سريتها وتنفيذ المعاملات والخدمات عن بعد باستخدام الشبكات الإلكترونية بصحتها ومصداقيتها، وتوفير متطلبات نجاح تطبيق الإدارة الإلكترونية.

2-4-3 المتطلبات البشرية:

العنصر البشري يعتبر من أهم الموارد التي يمكن استثمارها لتحقيق النجاح في أي مشروع وفي أي منظمة، لذلك يعتبر ذا أهمية بالغة في تطبيق الإدارة الإلكترونية، وعليه يجب توفير العناصر المؤهلة ومواصلة تدريبها وتسميتها باستمرار لمواكبة التطور التكنولوجي بكافة أبعاده .

2-4-4 - المتطلبات الأمنية:

على الرغم من كل ما يقدمه عصر المعلوماتية في الوقت الحاضر من امتيازات وخدمات، إلا أن هناك تحديات تواجه سرية المعلومات، وتتضمن السرية عدة محاور منها التكامل، وتوفير المعلومات، ومعرفة دخول أي شخص إلى المعلومات وأمن المعلومات

2-4-5 المتطلبات المادية:

ضرورة وجود متطلبات مادية تختلف في نوعها وحجمها عن المتطلبات المادية اللازمة لتطبيق نظم وأساليب الإدارة التقليدية، ومن أهم متطلباتها، التخطيط المالي الرشيد، ورصد المخصصات الكافية، مما يقتضي إعادة النظر في نظام الأولويات ، وتوفير الأموال الكافية لإجراء التحول المطلوب.

ثالثاً: الدراسة الميدانية:

3-1 منهجية الدراسة:

من أجل تحقيق هدف الدراسة قام الباحثان باستخدام المنهج الوصفي التحليلي في وصف موضوع الدراسة من خلال الكتب والدوريات والدراسات ذات العلاقة بموضوع الدراسة، وكذلك تحليل البيانات الأولية المتحصل عليها من إجابات أفراد العينة من خلال أداة الدراسة المتمثلة في الاستبانة

3-2 مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في كافة موظفي مصلحة الأحوال المدينة فرع المرج المنتظمين في أعمالهم والبالغ عددهم 161 موظف ونظراً لصعوبة إجراء المسح الشامل لكافة أفراد المجتمع فقد تم اختيار عينة عشوائية وفقاً لجدول مورجان حيث بلغ حجم العينة المختارة 113 مفردة، ومن ثم تم توزيع الاستبانة على أفراد عينة الدراسة، حيث استرد منها 102 استمارة بنسبة استرداد بلغت 90% و بعد فحص الاستثمارات المستردة تبين أن هناك عدد 6 استمارات غير صالحة للتحليل الإحصائي، بسبب تكرار الإجابات في خانة واحدة في البعض منها وعدم الإجابة على بعض الفقرات في البعض الآخر، وبالتالي كان عدد الاستثمارات الخاضعة للتحليل هي 96 استمارة بنسبة 85% من إجمالي الاستثمارات الموزعة.

3-3 أداة الدراسة:

تم اعتماد الاستبانة كأداة لجمع البيانات حول مدى توافر متطلبات الإدارة الإلكترونية في مصلحة الأحوال المدينة فرع المرج ، وفي هذا الصدد فقد استعان الباحثان بالدراسات السابقة وتحديدأ دراسة (عمار، 2009) بتصرف بسيط وذلك بما يتماشى مع أهداف الدراسة. تكونت استمارة الاستبيان من جزئين، يحتوي الجزء الأول منها على الخصائص الشخصية لأفراد العينة أو المبحوثين مثل (المستوى التعليمي - عدد سنوات الخبرة - المسمى الوظيفي . الجنس). أما الجزء الثاني من الاستمارة فهو عبارة عن الفقرات المكونة لمتطلبات الإدارة الإلكترونية وعددها (37) فقرة موزعة على خمسة أبعاد كالآتي:

البعد الأول: المتطلبات المالية اشتملت على 5 فقرات

البعد الثاني: المتطلبات التقنية اشتملت على 7 فقرات.

البعد الثالث: المتطلبات البشرية اشتملت على 7 فقرات .

البعد الرابع: المتطلبات الأمنية اشتملت على 6 فقرات.

البعد الخامس: المتطلبات الإدارية اشتملت على 12 فقرة .

3-4- الأساليب الإحصائية المتبعة في الدراسة:

بعد عملية تجميع الاستمارات وترميزها بناء على مقياس ليكرت الخماسي، تم تحديد طول فترة المقياس والأوزان

النسبية والاتجاه لعبارات الأبعاد المختلفة كما هو موضح بالجدول رقم (1).

جدول رقم (1) لتفسير النتائج الوصفية

المستوى	الوزن النسبي (%)		الاتجاه	المتوسط المرجح	
	من	إلى أقل من		من	إلى أقل من
منخفض جدا	20	36	غير موافق بشدة	1	1.8
منخفض	36	52	غير موافق	1.8	2.6
متوسط	52	68	محايد	2.6	3.4
مرتفع	68	84	موافق	3.4	4.2
مرتفع جدا	84	إلى أقل من أو تساوي 100	موافق بشدة	4.2	4.20

وبعد ذلك تم استخدام البرنامج الإحصائي (Spss) في معالجة البيانات التي تم تجميعها، وتحليل النتائج في ضوء أهداف

وفرضيات الدراسة، حيث استخدمت من خلال هذا البرنامج الأساليب الإحصائية التالية:

– مقاييس النزعة المركزية المتمثلة في الوسط الحسابي المرجح لمعرفة متوسط إجابات المبحوثين على فقرات الاستبيان وتحديد الأهمية النسبية لكل محور على حدة. كذلك تم حساب الانحراف المعياري لقياس مدى التشتت في الإجابات عن القيمة المتوسطة لها.

– اختبار (T) لمعرفة ما إذا كان هناك اختلاف ذا دلالة معنوية للوسط الحسابي عن الوسط الفرضي للمقياس

– اختبار Kolmogorov – Smirnov لمعرفة مدى اتباع المتغير الرئيسي للتوزيع الطبيعي

– التوزيعات التكرارية والنسب المئوية وذلك لمعرفة تكرار الإجابات لدى أفراد عينة الدراسة.

3-5 عرض وتحليل نتائج الدراسة:

3-5-1 الخصائص العامة للمبحوثين:

قام الباحثات باستخراج جداول التوزيعات التكرارية والنسب المئوية للتعرف على خصائص العينة التي اختيرت بطريقة عشوائية من بين العاملين، وقد تبين أن (44.8%) من المبحوثين يحملون مؤهل جامعي أو ما يعادله، بينما بلغت نسبة المبحوثين الذين أتموا المرحلة الثانوية أو ما يعادلها (42.7%) ونسبة قليلة تحصلوا على الإجازة العليا أو الدقيقة، وقد قلت مدة خدمة (70.8%) من المبحوثين عن 10 سنوات، والنسبة الأكبر من المبحوثين كانوا موظفين (87.5%)، ومعظم المبحوثين هم من فئة الذكور (94.8%) والجدول رقم (2) يوضح ذلك.

جدول (2) التوزيعات التكرارية الخصائص أفراد العينة

%	العدد	
9.4	9	أقل من الثانوية عامة
42.7	41	ثانوية عامة أو ما يعادله
44.8	43	بكالوريوس أو ما يعادله
3.1	3	ماجستير أو دكتوراة
33.3	32	أقل من 5 سنوات
37.5	36	من 5 سنوات أقل من 10 سنوات
19.8	19	من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة
9.4	9	من 15 سنة فأكثر
87.5	84	موظف
5.2	5	مشرف وحدة
5.2	5	رئيس قسم
2.1	2	مدير إدارة
94.8	91	ذكر
5.2	5	أنثى
100.0	96	المجموع

3-5-2 اختبار مدى إتباع متغير الدراسة للتوزيع الطبيعي: .

قام الباحثان بالتحقق من تبعية متغير الدراسة للتوزيع الطبيعي وذلك لتحديد الأساليب الإحصائية التي ستستخدم في اختبار فرضيات الدراسة، ومن أجل ذلك تم استخدام اختبار Kolmogorov - Smirnov كما هو موضح بالجدول رقم (3)

جدول (3) نتائج اختبار Kolmogorov Smirnov لاختبار تبعية المتغير الرئيسي للتوزيع الطبيعي

المتغير الرئيسي	قيمة احصائي الاختبار	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية
متطلبات الإدارة الإلكترونية	.076	96	.200*

يتبين من خلال نتائج اختبار تبعية متغير الدراسة للتوزيع الطبيعي، أن هذا المتغير يتبع التوزيع الطبيعي، حيث زادت القيمة الاحتمالية المناظرة لقيمة إحصائي الاختبار عن مستوى المعنوية المفترض ($\alpha = 0.05$) وبناءً على هذه النتيجة فإننا نستطيع استخدام الأساليب المعلمية للتحقق من صحة فرضيات الدراسة.

3-5-3 عرض وتحليل النتائج المتعلقة بمتغير الدراسة "متطلبات الإدارة الإلكترونية"

3-5-3-1 البعد الأول: المتطلبات المالية: .

دلت النتائج الوصفية الخاصة ببعد المتطلبات المالية أن المتوسط المرجح العام له قد بلغ (3.088) وانحراف معياري (1.065) ووزن نسبي (61.8%)، وبحسب معيار ليكرت الوارد بالجدول رقم (1) فإن توافر المتطلبات المالية جاءت متوسطة.

تفصيلياً فإن عبارة - يتوافر الدعم المالي اللازم لصيانة الأجهزة والبرامج، قد جاءت في الترتيب الأول من حيث الأهمية بين العبارات المكونة لهذا البعد، فقد حصلت على وزن نسبي مرتفع بلغ (68.8%) ، جاءت بعد هذه العبارة من حيث الأهمية العبارة التي تقول "يتوافر الدعم المالي اللازم للاستعانة بمدرّبين مؤهلين لتدريب العاملين على تطبيق آلية العمل الإلكتروني" و حصلت على وزن نسبي متوسط بلغ (65.4 %)، ثم جاءت عبارة " يتوافر الدعم المالي اللازم لتصميم وتطوير البرامج الإلكترونية حيث حصلت على وزن نسبي متوسط بلغ (62.9%) ، ثم عبارة " يتوافر الدعم المالي اللازم لشراء التقنيات الإلكترونية (بوزن نسبي (59.6%) ، وفي آخر الترتيب من حيث الأهمية جاءت عبارة " يوجد نظام حوافز للمتميزين في مجال العمل الإلكتروني" بوزن نسبي متوسط بلغ (52.1%) ويرى الباحثان أن جميع فقرات هذا البعد جاءت بدرجة متوسطة باستثناء العبارة التي تقول "يتوافر الدعم المالي اللازم لصيانة الأجهزة والبرامج" فقد جاءت ضمن المستوى المرتفع، وهذا يدل على أن هناك قصوراً في كثير من الجوانب المالية التي يحتاجها تطبيق الإدارة الإلكترونية حسب آراء الباحثين، والجدول التالي يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي للبعد الأول.

جدول (4) المتوسطات المرجحة والانحرافات المعيارية والوزن النسبي للبعد الأول

المستوى	ترتيب الأهمية	الوزن النسبي (%)	الانحراف المعياري	المتوسط المرجح	الفقرة
متوسط	4	59.6	1.353	2.979	يتوافر الدعم المالي اللازم لشراء التقنيات الإلكترونية
متوسط	3	62.9	1.222	3.146	يتوافر الدعم المالي اللازم لتصميم وتطوير البرامج الإلكترونية
مرتفع	1	68.8	1.150	3.438	يتوافر الدعم المالي اللازم لصيانة الأجهزة والبرامج
متوسط	2	65.4	1.081	3.271	يتوافر الدعم المالي اللازم للاستعانة بمدرّبين مؤهلين لتدريب العاملين على تطبيق آلية العمل الإلكتروني
متوسط	5	52.1	1.433	2.604	يوجد نظام حوافز للمتميزين في مجال العمل الإلكتروني
متوسط		61.8	1.065	3.088	المتطلبات المالية

3-5-3-2 البعد الثاني: المتطلبات التقنية:

من خلال الجدول رقم (5) دلت النتائج الخاصة ببعد المتطلبات التقنية أن المتوسط المرجح العام لهذا البعد قد بلغ (3.707) وانحراف معياري (0.697) ووزن نسبي (74.1%) ووفقاً لمعيار ليكرت الوارد بالجدول رقم (1) فإن توافر المتطلبات التقنية قد جاءت بدرجة مرتفعة.

بالنظر إلى عبارات هذا البعد ، جاءت عبارة " يوجد موقع إلكتروني لمصلحة الأحوال المدنية على شبكة الإنترنت " في المرتبة الأولى من حيث الأهمية بمتوسط مرجح (4.125) ووزن نسبي مرتفع (82.5%) ، يليها من حيث الأهمية

عبارة " يوجد ربط بين مصلحة الأحوال المدنية وشبكة الأنترنت " بوزن نسبي مرتفع (81.0%) ثم عبارة " يتوافر في المصلحة شبكة حاسوب تصل إلى جميع المكاتب " بوزن نسبي مرتفع (77.9%)، ثم عبارة " يوجد ربط بين المركز الرئيسي للمصلحة والمكاتب الخدمية التابعة لها عن طريق شبكات الحاسب الآلي " بوزن نسبي (77.3%)، وجاءت بقية العبارات الأخرى الخاصة بهذا البعد بدرجة متوسطة وكان آخرها من حيث الأهمية عبارة " يتم استخدام البريد الإلكتروني في العمل داخل المصلحة " بوزن نسبي منوط (65.0%).

ويرى الباحثان بأن مصلحة الأحوال المدنية قيد الدراسة لا تنقصها البنية التحتية كمطلب أساسي لتطبيق الإدارة الإلكترونية وفقاً لإجابات المبحوثين.

جدول (5) المتوسطات المرجحة والانحرافات المعيارية والوزن النسبي للبعد الثاني

المستوى	ترتيب الأهمية	الوزن النسبي (%)	الانحراف المعياري	المتوسط المرجح	الفقرة
متوسط	5	67.7	1.417	3.385	تتوافر أحدث أجهزة الحاسوب اللازمة لتطبيق الإدارة الإلكترونية الحديثة بشكل جيد
متوسط	6	67.5	1.190	3.375	تتوفر أحدث النظم والبرامج اللازمة لتطبيق الإدارة الإلكترونية الحديثة
مرتفع	3	77.9	1.000	3.896	يتوافر في المصلحة شبكة حاسوب تصل إلى جميع المكاتب
مرتفع	4	77.3	0.969	3.865	يوجد ربط بين المركز الرئيسي للمصلحة والمكاتب الخدمية التابعة لها عن طريق شبكات الحاسب الآلي
مرتفع	2	81.0	0.701	4.052	يوجد ربط بين شبكة مصلحة الأحوال المدنية وشبكة الإنترنت
مرتفع	1	82.5	0.684	4.125	يوجد موقع إلكتروني لمصلحة الأحوال المدنية على شبكة الأنترنت
متوسط	7	65.0	0.951	3.250	يتم استخدام البريد الإلكتروني في العمل داخل المصلحة
مرتفع		74.1	0.697	3.707	المتطلبات التقنية

3-3-5-3 البعد الثالث: المتطلبات البشرية:

من خلال الجدول رقم (6) يتبين أن المتوسط المرجح العام لبعد المتطلبات البشرية قد بلغ (3.476) وانحراف معياري (0.838) ووزن نسبي (69.5%) من خلال هذه النتائج ووفقاً لمعيار ليكرت الوارد بالجدول رقم (1) فإن المتطلبات البشرية جاءت بدرجة مرتفعة ونلاحظ أيضاً من خلال الانحراف المعياري لهذا البعد أن هناك تقارباً في اتجاهات أفراد العينة فيما يتعلق ببعد المتطلبات البشرية.

تفصيلاً فإن عبارة " يوجد في المصلحة الكوادر البشرية اللازمة لتطبيق الإدارة الإلكترونية، قد جاءت في الترتيب الأول من حيث الأهمية بين العبارات المكونة لهذا البعد، فقد حصلت على وزن نسبي مرتفع بلغ (77.7%) يليها من حيث الأهمية عبارة " يوجد بالمصلحة متخصصون في تقنية المعلومات " فقد حصلت على وزن نسبي (77.5%) و من خلال

ذلك يرى الباحثان أن مصلحة الأحوال المدنية قيد الدراسة لا ينقصها الكوادر البشرية اللازمة والمدرية والقادرة على تطبيق الإدارة الإلكترونية، وفقاً لإجابات المبحوثين ، ثم جاءت عبارة "لديك القدرة على التعامل مع الحاسوب بشكل جيد" في المرتبة الثالثة من حيث الأهمية بوزن نسبي (75.4%)، وبعد ذلك جاءت عبارة "يوجد مدربون مؤهلون لتدريب الموظفين على تقنية المعلومات" في الترتيب الرابع بوزن نسبي (70.2%) وجميع العبارات السابقة كانت ضمن الموافقة المرتفعة، بعد ذلك جاءت العبارات الثلاث الأخرى بدرجة الموافقة المتوسطة، وكان آخرها من حيث الترتيب والأهمية عبارة " تلقيت دورات تدريبية في استخدام الحاسوب والإنترنت " بوزن نسبي (59.8%) .

جدول (6) المتوسطات المرجحة والانحرافات المعيارية والوزن النسبي للبعد الثالث

المستوى	ترتيب الأهمية	الوزن النسبي (%)	الانحراف المعياري	المتوسط المرجح	الفقرة
متوسط	6	61.0	1.208	3.052	توجد خطط لتدريب وتأهيل العاملين علي استخدام تقنية المعلومات
مرتفع	3	75.4	1.000	3.771	لديك القدرة على التعامل مع الحاسوب بشكل جيد.
مرتفع	2	77.5	0.965	3.875	يوجد في المصلحة متخصصون في تقنية المعلومات.
مرتفع	4	70.2	1.095	3.510	يوجد مدربون مؤهلون لتدريب الموظفين علي تقنية المعلومات
متوسط	5	65.0	1.124	3.250	يوجد خبراء لتصميم وتطوير البرامج الالكترونية
متوسط	7	59.8	1.318	2.990	تلقيت دورات تدريبية في استخدام الحاسوب والانترنت
مرتفع	1	77.7	0.993	3.885	يوجد في المصلحة الكوادر البشرية اللازمة لتطبيق الإدارة الإلكترونية
مرتفع		69.5	0.838	3.476	المتطلبات البشرية

3-5-4 البعد الرابع: المتطلبات الأمنية:

يوضع الجدول رقم (7) المتوسطات المرجحة والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية والترتيب من حيث الأهمية والمستوى للعبارات المكونة للمتطلبات الأمنية ، وكذلك يبين الجدول المتوسط المرجح العام والانحراف المعياري والوزن النسبي والمستوى للبعد بشكل عام، وبالنظر إلى الجدول المذكور يتبين أن المتوسط المرجح العام لبعد المتطلبات الأمنية قد بلغ (3.847) و انحراف معياري (0.664) ، ووزن نسبي (76.9%)، ووفقاً لمقياس ليكرت الوارد بالجدول (1) فإن المتطلبات الأمنية كانت ضمن المستوى المرتفع، ونلاحظ أيضاً أن إجابات الأفراد المبحوثين بشكل عام كانت أقل تشتت من إجاباتهم على الأبعاد السابقة ، كذلك يتضح من خلال الجدول رقم (7) أن جميع الفقرات المكونة لهذا البعد جاءت ضمن مستوى الموافقة المرتفع، ويرى الباحثان أن هذه النتيجة طبيعية، ويعزى ذلك إلى طبيعة عمل مصلحة الأحوال

المدينة وما تحتويه من بيانات ومعلومات تتطلب الحماية والسرية واستخدام كافة الإجراءات الأمنية للمحافظة على هذه البيانات من التزوير والتحريف.

تفصيلياً جاءت عبارة "يوجد في المصلحة نظام لأمن وحماية المعلومات" في المرتبة الأولى من حيث الأهمية بوزن نسبي مرتفع بلغ (78.8%)، وجاءت في المرتبة الأخيرة من حيث الأهمية عبارة "يوجد في المصلحة آلية لاستعادة البيانات في حالة تلفها أو تعطل الحاسبات الآلية" بوزن نسبي مرتفع بلغ (74.4%)

جدول (7) المتوسطات المرجحة والانحرافات المعيارية والوزن النسبي للبعد الرابع

المستوى	ترتيب الأهمية	الوزن النسبي (%)	الانحراف المعياري	المتوسط المرجح	الفقرة
مرتفع	1	78.8	0.916	3.938	يوجد في المصلحة نظام الأمن وحماية المعلومات
مرتفع	4	77.1	0.696	3.854	توجد تعليمات واضحة تتعلق بالتعديلات والمخالفات الأمنية إلكترونياً
مرتفع	5	75.2	0.915	3.760	يتم تغيير كلمات السر والشفرات الخاصة بالموظفين بشكل دوري ..
مرتفع	6	74.4	0.855	3.719	يوجد في المصلحة آلية لاستعادة البيانات في حالة تلفها أو تعطل الحاسبات الآلية
مرتفع	2	78.5	0.811	3.927	يتم الاحتفاظ بنسخ إضافية من المعلومات الإلكترونية الخاصة بالمصلحة في أماكن آمنة.
مرتفع	3	77.7	0.844	3.885	تستخدم المصلحة برامج وطرق حماية فعالة لمنع التعدي علي البيانات والمعلومات عند تطبيق الإدارة الإلكترونية
مرتفع		76.9	0.664	3.847	المتطلبات الأمنية

3-5-3-5 البعد الخامس: المتطلبات الإدارية:

يوضح الجدول (8) المتوسطات المرجحة والانحرافات المعيارية، والوزن النسبي، والترتيب من حيث الأهمية والمستوى لكل عبارة من العبارات المكونة لبعد المتطلبات الإدارية وكذلك يبين الجدول المذكور المتوسط المرجح العام للبعد ككل وكذلك الانحراف المعياري العام للبعد والوزن النسبي ومستوى الموافقة، ويتضح من خلال الجدول أن المتوسط العام قد بلغ (3.333) بانحراف معياري (0.698) ووزن نسبي (66.7%) وعليه فقد جاء بعد المتطلبات الإدارية ضمن المستوى المتوسط .

تفصيلياً جاءت العبارة "يوجد إدارة أو قسم للحاسوب في المصلحة" في الترتيب الأول من حيث الأهمية بمتوسط مرجح (4.052) وانحراف معياري (0.966) ووزن نسبي مرتفع بلغ (81.0%) وكانت هناك أربع عبارات أخرى ضمن عبارات هذا البعد ذات مستوى مرتفع من أصل (12) عبارة، وجاءت بقية عبارات هذا البعد م وعددها (7) ضمن المستوى

المتوسط، وكانت في آخر الترتيب من حيث الأهمية العبارة التي تقول: " يتم مشاركة العاملين في وضع الأهداف والبرامج المتعلقة بالإدارة الإلكترونية" بوزن نسبي متوسط بلغ (54.4%) .

ويرى الباحثان من خلال إجابات المبحوثين على فقرات هذا البعد أن الإدارة كانت أكثر اهتماماً ودعمًا لإعداد الهيكل التنظيمي الخاص بالإدارة الإلكترونية مثل وجود قسم أو إدارة للحاسوب في المصلحة، وكذلك إيجاد أقسام متخصصة لتطبيقات الإدارة الإلكترونية، وأن الإدارة كانت أقل دعمًا للعنصر البشري لتطبيق الإدارة الإلكترونية ، حيث جاءت العبارات الدالة على ذلك ضمن المستوى المتوسط.

جدول (8) المتوسطات المرجحة والانحرافات المعيارية والوزن النسبي للبعد الخامس

المستوى	ترتيب الأهمية	الوزن النسبي (%)	الانحراف المعياري	المتوسط المرجح	الفقرة
مرتفع	1	81.0	0.966	4.052	يوجد إدارة أو قسم للحاسوب في المصلحة
مرتفع	3	74.2	0.917	3.708	تدعم الإدارة العليا في المصلحة سياسة تطبيق الإدارة الإلكترونية
مرتفع	4	70.2	0.883	3.510	توجد في المصلحة أقسام متخصصة لتطبيقات الإدارة الإلكترونية
متوسط	9	62.7	0.991	3.135	توجد خطة زمنية استراتيجية للقيام بتطبيق الإدارة الإلكترونية
متوسط	7	64.6	1.031	3.229	تعمل الإدارة العليا على تهيئة الموظفين نفساً ومعنوياً على استخدام الإدارة الإلكترونية
مرتفع	2	74.8	0.824	3.740	توجد لدى الإدارة العليا سياسة واضحة ومحددة لحماية الخصوصية
متوسط	11	57.5	1.088	2.875	يتم تقديم دورات تدريبية متخصصة للعاملين في مجال الإدارة الإلكترونية
متوسط	10	61.5	0.943	3.073	توجد خطط تتسم بالمرونة الكافية لاستيعاب أي تغيرات يتطلبها استخدام الإدارة الإلكترونية
متوسط	8	64.6	1.147	3.229	تحرص الإدارة العليا علي مواكبة المستجدات التقنية في مجال الحاسوب
متوسط	12	54.4	1.412	2.719	يتم مشاركة العاملين في وضع الاهداف والبرامج المتعلقة بالإدارة الإلكترونية
متوسط	6	66.0	1.106	3.302	هناك رقابة مستمرة من قبل الإدارة العليا لضمان سير الاعمال الكترونياً
مرتفع	5	68.5	1.034	3.427	تقوم الإدارة العليا بالاستعانة بالجهات الاستشارية والخبراء لتقديم المشورة في مجال الإدارة الإلكترونية
متوسط		66.7	0.698	3.333	المتطلبات الإدارية

3-5-3-6 متطلبات الإدارة الإلكترونية مجتمعة: .

تم في هذا الجزء استخراج المتوسط المرجح العام والانحراف المعياري والوزن النسبي والمستوى لمتطلبات الإدارة الإلكترونية مجتمعة، ومن خلال الجدول (9) نلاحظ أن متطلبات الإدارة الإلكترونية قد جاءت بمستوى مرتفع بمتوسط مرجح (3.481) وانحراف معياري (0.644) ووزن نسبي مرتفع (69.6%).

جدول (9) المتوسطات المرجحة والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لمتطلبات الإدارة الإلكترونية

المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الوزن النسبي (%)	المستوى
3.481	0.644	69.6	مرتفع

3-5-4 اختبار فرضيات الدراسة:

لتحديد مدى توافر متطلبات الإدارة الإلكترونية في مجتمع الدراسة، قام الباحثان باختبار الفرضيات الآتية:

3-5-4-1 الفرضية الفرعية الأولى:

لا تتوافر المتطلبات المالية في مجتمع الدراسة ولإختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار (T) لعينة واحدة لاختبار الفرضية الصفرية: $(H_{01}: \mu_1 \leq 3)$. التي وإن قبلت تعنى عدم توافر المتطلبات المالية بشكل معنوي ضد الفرضية البديلة $(H_{11}: \mu_1 > 3)$. التي وإن قبلت تعنى توافر المتطلبات المالية بشكل معنوي .

جدول (10) اختبار (T) لعينة واحدة لاختبار الفرضية الفرعية الأولى

الْبُعد	المتوسط	الانحراف المعياري	الوسط الفرضي	قيمة إحصاء t	القيمة الاحتمالية	القرار الإحصائي
المتطلبات المالية	3.088	1.065	3	0.805	0.423	غير دال

يتضح من خلال نتائج اختبار (T) في الجدول (10) أن متوسط توافر المتطلبات المالية يقل أو يساوي الوسط الفرضي للمقياس (3)، وذلك لأن القيمة الاحتمالية المناظرة لإحصاء (T) قد زادت عن مستوى المعنوية $(\alpha = 0.05)$ ، وعليه فإننا نستطيع قبول الفرضية الصفرية الفرعية الأولى، وبذلك لا نستطيع تعميم النتيجة التي حصلنا عليها من العينة على مجتمع الدراسة.

3-5-4-2 الفرضية الفرعية الثانية:

لا تتوافر المتطلبات التقنية في مجتمع الدراسة ولإختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار (T) لعينة واحدة لاختبار الفرضية الصفرية: $(H_{02}: \mu_2 \leq 3)$ التي وإن قبلت تعنى عدم توافر المتطلبات التقنية بشكل معنوي ضد الفرضية البديلة $(H_{12}: \mu_2 > 3)$ التي وإن قبلت تعنى توافر المتطلبات التقنية بشكل معنوي.

جدول (11) اختبار (T) لعينة واحدة لاختبار الفرضية الفرعية الثانية

الْبُعد	المتوسط	الانحراف المعياري	الوسط الفرضي	قيمة إحصاء t	القيمة الاحتمالية	القرار الإحصائي
المتطلبات التقنية	3.707	0.697	3	9.934	.000	دال

يتضح من خلال نتائج اختبار (T) في الجدول (11) أن متوسط توافر المتطلبات التقنية، يزيد بشكل معنوي عن الوسط الفرضي للمقياس (3)، وذلك لأن القيمة الاحتمالية المناظرة لإحصاء (T) قد قلت عن مستوى المعنوية ($\alpha = 0.05$)، وعليه فإننا نستطيع تعميم النتيجة التي حصلنا عليها من العينة على مجتمع الدراسة، مما يدل على توافر المتطلبات التقنية، أي قبول الفرضية البديلة الفرعية الثانية.

3-4-5-3 الفرضية الفرعية الثالثة:

لا تتوافر المتطلبات البشرية في مجتمع الدراسة ، ولإختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار (T) لعينة واحدة لاختبار الفرضية الصفرية :

$H_{03}: \mu_3 \leq 3$ التي وإن قبلت تعنى عدم توافر المتطلبات البشرية بشكل معنوي ضد الفرضية البديلة ($H_{13}: \mu_3 > 3$) التي وإن قبلت تعنى توافر المتطلبات البشرية بشكل معنوي.

جدول (12) اختبار (T) لعينة واحدة لاختبار الفرضية الفرعية الثالثة

البُعد	المتوسط	الانحراف المعياري	الوسط الفرضي	قيمة إحصاء t	القيمة الاحتمالية	القرار الإحصائي
المتطلبات البشرية	3.476	0.838	3	5.567	.000	دال

يتضح من خلال نتائج اختبار (T) في الجدول (12) أن متوسط توافر المتطلبات البشرية، يزيد بشكل معنوي عن الوسط الفرضي للمقياس (3) وذلك لأن القيمة الاحتمالية المناظرة لإحصاء (T) قد قلت عن مستوى المعنوية ($\alpha = 0.05$)، وبناء على ذلك نستطيع تعميم النتيجة التي حصلنا عليها من العينة على مجتمع الدراسة، مما يدل على توافر المتطلبات البشرية، أي قبول الفرضية الفرعية البديلة الثالثة.

3-4-5-4 الفرضية الفرعية الرابعة:

لا تتوافر المتطلبات الأمنية في مجتمع الدراسة ولإختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار (T) لعينة واحدة لاختبار الفرضية الصفرية الاحصائية ($H_{04}: \mu_4 \leq 3$) التي وإن قبلت تعنى عدم توافر المتطلبات الأمنية بشكل معنوي ضد الفرضية البديلة ($H_{14}: \mu_4 > 3$) التي وإن قبلت تعنى توافر المتطلبات الأمنية بشكل معنوي .

جدول (13) نتائج اختبار (T) لعينة واحدة لاختبار الفرضية الفرعية الرابعة

البُعد	المتوسط	الانحراف المعياري	الوسط الفرضي	قيمة إحصاء t	القيمة الاحتمالية	القرار الإحصائي
المتطلبات الأمنية	3.847	0.664	3	12.504	.000	دال

يتضح من خلال نتائج اختبار (T) في الجدول (13) أعلاه، أن متوسط توافر المتطلبات الأمنية، يزيد بشكل معنوي عن الوسط الفرضي للمقياس (3)

وذلك لأن القيمة الاحتمالية المناظرة لإحصاءة (T) قد قلت عن مستوى المعنوية ($\alpha = 0.05$)، وعليه فإننا نستطيع تعميم النتيجة التي حصلنا عليها من العينة على مجتمع الدراسة، مما يدل على توافر المتطلبات الأمنية، وعليه فإننا نقبل الفرضية الفرعية البديلة الرابعة، ونرفض الفرضية الصفرية الفرعية الرابعة المناظرة لها.

3-4-5-5 الفرضية الفرعية الخامسة:

لا تتوافر المتطلبات الإدارية في مجتمع الدراسة ولإختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار (T) لعينة واحدة لاختبار الفرضية الصفرية الإحصائية ($H_{05}: \mu_5 \leq 3$) التي وإن قبلت تعنى عدم توافر المتطلبات الإدارية بشكل معنوي ضد الفرضية البديلة ($H_{15}: \mu_5 > 3$) التي وإن قبلت تعنى توافر المتطلبات الإدارية بشكل معنوي.

جدول (14) نتائج اختبار (T) لعينة واحدة لاختبار الفرضية الفرعية الخامسة.

البُعد	المتوسط	الانحراف المعياري	الوسط الفرضي	قيمة إحصاءة t	القيمة الاحتمالية	القرار الإحصائي
المتطلبات الادارية	3.333	0.698	3	4.677	.000	دال

يتضح من خلال نتائج اختبار (T) في الجدول (14) أعلاه، أن متوسط توافر المتطلبات الإدارية يزيد بشكل معنوي عن الوسط الفرضي للمقياس (3)، وذلك لأن القيمة الاحتمالية المناظرة لإحصاءة (T) قد قلت عن مستوى المعنوية ($\alpha = 0.05$) وعليه فإننا نستطيع تعميم النتيجة التي حصلنا عليها من العينة على مجتمع الدراسة، مما يدل على توافر المتطلبات الإدارية، أي قبول الفرضية الفرعية البديلة الخامسة ورفض الفرضية الصفرية المضادة لها.

3-4-5-6 الفرضية الرئيسية :

لا تتوافر متطلبات الإدارة الإلكترونية بجميع أبعادها مجتمعة (المالية - التقنية - البشرية - الأمنية - الإدارية) في مصلحة الأحوال المدنية المرج.

ولاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار (T) لعينة واحدة لاختبار الفرضية الإحصائية الآتية: $H_0: \mu \leq 3$ التي وإن قبلت تعنى عدم توافر متطلبات الإدارة الإلكترونية بجميع أبعادها في مجتمع الدراسة. ضد الفرضية البديلة $H_1: \mu > 3$ التي وإن قبلت تعنى توافر متطلبات الإدارة الإلكترونية بجميع أبعادها في مجتمع الدراسة.

جدول (15) نتائج اختبار (T) لعينة واحدة لاختبار الفرضية الرئيسية

البُعد	المتوسط	الانحراف المعياري	الوسط الفرضي	قيمة إحصاءة t	القيمة الاحتمالية	القرار الإحصائي
متطلبات الإدارة الإلكترونية مجتمعة	3.481	0.644	3	7.315	.000	دال

يتضح من خلال نتائج اختبار (T) في الجدول (15) أن متوسط توافر متطلبات الإدارة الإلكترونية مجتمعة يزيد بشكل معنوي عن الوسط الفرضي للمقياس (3)، وذلك لأن القيمة الإحصائية المناظرة لإحصاء (T) قد قلت عن مستوى المعنوية ($\alpha = 0.05$)، وعليه فإننا نستطيع تعميم النتيجة التي حصلنا عليها من العينة على مجتمع الدراسة، مما يدل على توافر متطلبات الإدارة الإلكترونية مجتمعة في مجتمع الدراسة، أي قبول الفرضية الرئيسية البديلة ورفض الفرضية المضادة لها.

رابعاً : النتائج والتوصيات

4-1 النتائج :

من خلال التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة، تم استخلاص النتائج الآتية:

1. أظهرت الدراسة عدم توافر المتطلبات المالية كأحد متطلبات الإدارة الإلكترونية في مصلحة الأحوال المدنية قيد الدراسة بالمستوى المطلوب.
2. بينت الدراسة أن كل من المتطلبات التقنية والمتطلبات البشرية والمتطلبات الأمنية، كمتطلبات لتطبيق الإدارة الإلكترونية متوافرة بدرجة مرتفعة.
3. بينت الدراسة أن المتطلبات الإدارية كأحد مطالبات الإدارة الإلكترونية متوافرة في مصلحة الأحوال المدنية قيد الدراسة بدرجة متوسطة.
4. بينت الدراسة أن الإدارة الإلكترونية بأبعادها الخمسة مجتمعة (المالية، التقنية، البشرية، الأمنية، الإدارية) متوافرة في مصلحة الأحوال المدنية قيد الدراسة بدرجة مرتفعة.

4-2 التوصيات :

بناء على نتائج الدراسة يمكن تقديم مجموعة من التوصيات أهمها:

- (1) العمل على توفير الأموال اللازمة التي تحتاجها مصلحة الأحوال المدنية قيد الدراسة في تطبيق الإدارة الإلكترونية.
- (2) زيادة الاهتمام بالعنصر البشري من حيث التدريب والتأهيل على تطبيقات الإدارة الإلكترونية، ومنح المكافآت المالية والمعنوية اللازمة للمتميزين في العمل الإلكتروني.
- (3) إجراء المزيد من الدراسات المتعلقة بالإدارة الإلكترونية ودراسة أثر تطبيقها على بعض المتغيرات الأخرى في المنظمات الليبية .

قائمة المراجع: .

أولاً: الكتب.

- أحمد ، محمد سمير (2009) - الإدارة الإلكترونية، الطبعة الأولى، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
- توفيق ، عبد الرحمن (2007) الإدارة الإلكترونية في الشئون الإدارية ، الطبعة (2) القاهرة، مركز الخبرات المهنية للإدارة (بميك).
- حامد، فداء (2015) ، الإدارة الإلكترونية ، الأسس النظرية والتطبيقية، الطبعة (1) ، عمان، دار ومكتبة الكندي للنشر والتوزيع.
- ياسين ، سعد غالب (2005)، الإدارة الإلكترونية وآفاق تطبيقاتها العربية، معهد الإدارة العامة، الرياض، الإدارة العامة للطباعة والنشر.

ثانياً: الدوريات:

- الأقرع ، نور طاهر محمد ، (2020) "دور الادارة الالكترونية في تحسين الأداء الوظيفي لدي العاملين في المؤسسات الحكومية العاملة في محافظة قفيلية ، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية ، المجلد 28 ، العدد 2 ، ص 123 - 164 .
- البدري، عبد القادر انويجي ؛ عبد الحفيظ ، عبد السلام محمد، الرفادي، خالد محمد (2018) أثر الإدارة الإلكترونية على التطوير التنظيمي : دراسة ميدانية على مديري الفروع ومساعدتهم ورؤساء الأقسام بفروع مصرف الوحدة بنغازي، مجلة البحوث والدراسات الاقتصادية ، المجلد (1) العدد (1) ص 169 - 201.
- الحاسي ، مصطفى عادل (2021) الإدارة الإلكترونية وعلاقتها بالأداء الوظيفي دراسة ميدانية على موظفي الفروع الرئيسية بالمصارف التجارية العامة بمدينة بنغازي، المجلة العلمية للجامعة المفتوحة، المجلد (2)، العدد (2) ص 109-128.
- الحمودي، عامر المختار عبد الله (2021): الإدارة الإلكترونية وأثرها على نمو المنظمة دراسة تطبيقية بمصنع الدقيق بصرمان ، مجلة القرطاس للعلوم الإنسانية والتطبيقية، مجلد (16)، العدد (16).

- الحسيني، عائشة أحمد ؛ الخيال، شذا عبد المحسن (2013)، أثر تطبيق أنظمة الإدارة الإلكترونية على الأداء الوظيفي دراسة ميدانية على موظفات العمادات في جامعة الملك عبد العزيز بجدة، *المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، جامعة الأزهر، العدد (10) ص 23-145*.
- خير الدين، وصيف فائزة؛ رضاء ، زهواني (2019). أثر تطبيق الإدارة الإلكترونية في تسهيل مهام موظفي الإدارة الضريبية دراسة حالة المديرية العامة للضرائب الوادي، *مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد (23) العدد (1) ص 365-383*.
- خوالدة، محمد فلاح (2015). واقع تطبيق الإدارة الإلكترونية في المدارس الثانوية الخاصة في محافظة العاصمة من وجهة نظر المديرين أنفسهم، *دراسات العلوم التربوية، المجلد (42) العدد (3) ص 1043 - 1062*.
- القحواتش، سامر عبد السلام ضو (2020)، معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية في كلية الآداب جامعة صبراتة ، *مجلة كلية الآداب ، العدد (29) ، الجزء (2) ص 159 - 186*.

ثالثاً: الرسائل العلمية: .

- علوان، محمد نعمان (2017) "مدى قدرة تطبيق الإدارة الإلكترونية في تحسين الخدمة المقدمة للجمهور في المحاكم العاملة بقطاع غزة من وجهة نظر العاملين ". رسالة ماجستير ، الجامعة الإسلامية غزة.
- عمار، محمد جمال (2009) "مدى إمكانية تطبيق الإدارة الإلكترونية بوكالة غوث وتشغيل اللاجئين بمكتب غزة الإقليمي ودورها في تحسين أداء العاملين "، رسالة ماجستير ، الجامعة الإسلامية، غزة
- الكبسي، كلثم محمد (2008) " متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في مركز نظم المعلومات التابع للحكومة الإلكترونية في قطر، رسالة ماجستير ، الجامعة الافتراضية، قطر.